

الذي يتطلب التوقف ملياً عند شعارات، ومواقف، الأحزاب الإسرائيلية، عقب اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية.

الانتفاضة والأحزاب الإسرائيلية

فاجأت الانتفاضة الفلسطينية الأحزاب الإسرائيلية وهي تستعد لحملة الانتخابات للكنيست الثاني عشر، وكانت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها إسرائيل تتقدم بنود برامج الأحزاب، في حين تراجع الموضوع السياسي إلى مرتبة متأخرة.

ومع انطلاق الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، بدأت الأحزاب الإسرائيلية تؤمّن برامجها مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها الانتفاضة. غير أن التطرف اللاموس في المزاج الجماهيري دفع معظم الأحزاب إلى اتخاذ مواقف أكثر يمينية، حرصاً على رصيدها لدى الناخبين.

لقد كانت استطلاعات الرأي العام، كافة، التي أجريت قبل الانتفاضة، تشير إلى تقدّم حزب العمل على كتل الليكود، وتزيد احتمالات وصوله إلى السلطة. ولذلك، فقد حرص حزب العمل على إبقاء مسافة واضحة بين برنامجه الانتخابي وبرنامج الليكود، فأكد طرحه القديم لشعار «أرض مقابل السلام»، بينما استمر الليكود في تمسّكه بشعار «الحكم الذاتي للسكان بدون الأرض».

ومع انطلاق الانتفاضة، وبتأثير رياح التطرف والفاشية التي اجتاحت إسرائيل، فقد وجد حزب العمل نفسه في مأزق حرج. فمن جهة، لم يعد برنامج الحزب، القائم على مبدأ التسوية الإقليمية، يلقي رواجاً كبيراً وسط أجواء التطرف؛ ومع ذلك، فهو مضطر إلى التمسك ببرنامجه كي لا يخلي الساحة السياسية لليمين، بزعامة الليكود؛ ومن جهة أخرى، فإن حزب العمل هو الذي يمسك بحقيقتي الدفاع والشرطة في حكومة الشراكة، الأمر الذي يجعله في مواجهة الانتفاضة، وفي مواجهة برنامجه السياسي في الوقت عينه. وقد اختار حزب العمل أن يجمع بين أسلوب القمع، بشدة، في المناطق المحتلة، إرضاء للمزاج العام في إسرائيل، وفي الوقت عينه، إظهار المرونة في برنامجه السياسي، باتجاه التسوية الإقليمية والانسحاب من «مناطق» من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، والاستجابة للدعوة إلى مؤتمر دولي بلا صلاحيات.

ويبدو أن حزب العمل تبنّى أسوأ الخيارات الممكنة بالمقاييس الصهيونية، خاصة بعد أن أعلن الأردن عن فك ارتباطه القانوني، والإداري، بالضفة الفلسطينية، وأسقط، بذلك، الركيزة الأساسية لبرنامج حزب العمل، والمتمثلة بـ «الخيار الأردني».

فالقمع الوحشي الذي مارسه وزير الدفاع (العُمالي)، رابين، ضد الفلسطينيين، لم يستطع أن يجاري روح التطرف العنصري المتفشية بين جمهور المستوطنين اليهود، فظلت غالبية الإسرائيليين تعتقد بأن الليكود، برموزه الفاشية، مثل أريئيل شارون، أقدر من حزب العمل على قمع الثورة الشعبية الفلسطينية. وفي الوقت عينه، فإن سياسة البطش وإطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين خلقت ردود فعل عنيفة داخل حزب العمل، وخارجه. فبعد أسابيع قليلة من تفجّر الأحداث في المناطق المحتلة، قدّم الوزير عيزر وايزمان استقالته من منصبه كمسرف على الشؤون العربية في حزب العمل، وذلك، كما قال، «احتجاجاً على أسلوب معالجة الحزب لمشكلات عرب إسرائيل، وهو الأسلوب الذي لا يختلف عن أسلوب الليكود»^(٢١). وبعد ذلك بأيام قليلة، قدّم السكرتير العام لحزب العمل عضو الكنيست، عوزي برعام، استقالته، «احتجاجاً على انتقاد وزراء العمل لمواقفه الحماضية»^(٢٢).